

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 5 يناير 2015 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5604)





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - الاقتصاد العالمي في عام جديد

الإمارات اليوم

03 - تمكين الشباب الإماراتي

تقارير وتحليلات

04 - محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية... قراءة في الخلفيات الاستراتيجية

06 - في المعركة ضد «داعش»: واشنطن تركز على فهم سيكولوجية التنظيم الإرهابي

07 - صعود الأحزاب المتطرفة في «منطقة اليورو» وعواقبها الاقتصادية

شؤون اقتصادية

08 - «دانة غاز» الإماراتية تتسلم مستحقات متأخرة من مصر

من إصدارات المركز

09 - حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي.. الصعود والأفول



الاقتصاد العالمي في عام جديد

يمر الاقتصاد العالمي منذ فترة بتغيرات لم يشهد لها مثيلاً منذ عقود طويلة، فبناؤه الهيكلي شهد تحولاً دراماتيكياً، سواء تعلق الأمر بطبيعة المتغيرات والقوى المحركة له أو بطبيعة توازنات القوى في إطاره، وتأتي هذه التغيرات بعد مرحلة تتسم بالاستقرار النسبي عاشها الاقتصاد العالمي طوال عقود. وتعود جذور مرحلة التغيير الحالية إلى عام 2007، عندما شهد العالم ارتفاعاً استثنائياً في أسعار الغذاء تحول إلى أزمة غذاء عالمية مكتملة المعالم، تبعتها في العام التالي اندلاع أزمة رهن عقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، تحولت خلال فترة وجيزة إلى أزمة مالية عالمية واسعة النطاق، تكبد الاقتصاد العالمي إثرها خسائر بنحو 50 تريليون دولار.

وقد كان عام 2014 عاماً سيئاً للاقتصاد العالمي، فبرغم انحسار تبعات الأزمة المالية العالمية بعض الشيء خلال السنوات السابقة، خصوصاً عامي 2012 و2013، ولاسيما في الاقتصادات الكبرى التقليدية، كالبيورو والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فقد شهدت هذه الاقتصادات ما يشبه الانتكاسة في عام 2014، خصوصاً منطقة البيورو، التي شهدت تجدد المخاوف من تفاقم أزمة المديونية الحكومية في عدد من دولها، كالبيونان وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال، وشهدت المنطقة تراجعاً كبيراً في قيمة عملتها (البيورو)، الذي تدور قيمته الآن عند أدنى مستوى لها منذ ما يزيد على أربع سنوات ونصف السنة، ومازالت المنطقة تعاني ركوداً اقتصادياً شبه كامل، ومازالت معدلات البطالة فيها مرتفعة إلى مستويات مقلقة. بالتوازي مع ذلك شهد عام 2014 تراجعاً في أداء الاقتصادات الصاعدة، ولاسيما اقتصادات الصين والهند والبرازيل، واقتصادات أخرى في آسيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط، كما دخل الاقتصاد الروسي في حالة من التراجع الدراماتيكي. وهذه المجموعة من الاقتصادات كان يعول عليها لحمل راية النهوض بالاقتصاد العالمي من كبوته، وتحفيزه على النمو ومحاصرة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

الآن ونحن في بدايات عام 2015، فإن الأمر يستدعي التساؤل بشأن ما هو متوقع بالنسبة إلى أداء الاقتصاد العالمي خلال هذا العام، وإذا ما كان قادراً على التغلب على ما ورثه من مشكلات، خصوصاً من العام الماضي، ولأن ما انتهى إليه الاقتصاد العالمي العام الماضي، هو بمنزلة الأرضية التي سيبني عليها خلال العام الجديد، فهذا يعني أنه يبدأ العام الجديد من نقطة قريبة من القاع على منحني الأداء.

من الجدير بالذكر أن العديد من نقاط الضعف في الأداء الاقتصادي العالمي خلال العام الماضي كان له سبب سياسي، فالتراجع الاقتصادي لروسيا كان بسبب العقوبات الغربية المفروضة عليها، نتيجة موقفها من الأزمة الأوكرانية. والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة لبعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط، حدث بسبب معاناة هذه الدول انتشار الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والأمني. وفي المنطقة ذاتها يعاني اقتصاد إيران كثيراً بسبب العقوبات المفروضة عليها من الغرب، جراء برنامجها النووي المثير للجدل. وفي مناطق أخرى من العالم هناك أيضاً وجود للعوامل السياسية ودورها الضاغط على الأداء الاقتصادي، فالأرجنتين مثلاً عانت كثيراً مؤخراً بسبب توتر علاقاتها السياسية مع دائيتها. ومن دون شك ستظل هذه العوامل السياسية، في حال لم يتم حلها، عاملاً ضاغطاً على اقتصادات هذه الدول وبالتالي على الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد.

وما تشهده أسواق النفط العالمية من تنافس بين مصادر النفط التقليدية من ناحية والنفط الصخري من ناحية أخرى، لا يمكن تجاهله في معرض تناول المتغيرات التي ترسم ملامح التغيير الجاري في الاقتصاد العالمي، وهذا التنافس بدوره سيظل صاحب دور محوري في توجيه بوصلة الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد.

تمكين الشباب الإماراتي

ما كشفه «صندوق خليفة لتطوير المشاريع» من بيانات خلال الفترة الماضية له أهمية كبيرة، إذ إنه وفقاً للصندوق، فالشباب المواطنون العاملون في دولة الإمارات العربية المتحدة يتركزون بشكل أساسي في القطاع الحكومي، في حين أن عدداً ضئيلاً منهم يعملون في القطاع الخاص، فالذين يعملون في القطاع الحكومي تبلغ نسبتهم نحو 93% من الإجمالي، ومن يعملون في القطاع الخاص لا تتعدى نسبتهم 6%، والذين لديهم مشروع خاص من هؤلاء الشباب لا تتعدى نسبتهم نحو 1% فقط، وتصل نسبة البطالة بين المواطنين إلى نحو 14%، وهي نسبة مرتفعة، ويزداد ارتفاعها بين الشباب في الفئة العمرية بين 20 و34 عاماً، إذ تصل إلى 18%.

هذه المؤشرات توضح أنه برغم كل ما بذلته دولة الإمارات العربية المتحدة من جهود طوال السنوات الماضية في مجال تحفيز الشباب على العمل في القطاع الخاص وتأسيس المشروعات، فإنها تحتاج إلى المزيد، وهو ما تعيه الدولة بالفعل وتسعى إلى استكمال الطريق عبر معالجة الأسباب الدافعة إلى عزوفهم عن العمل الخاص، التي عزتها الدراسة المذكورة إلى الأجور المتدنية في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي، إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي وقلة سنوات الخبرة المطلوبة للعمل الحكومي والمزايا المتنوعة للعمل الحكومي، كالتأمين الصحي، وبدل السكن، ومزايا التقاعد، وضمانات القروض، فضلاً عن ساعات العمل الأقل، ووجود مرونة أكبر في العمل الحكومي. ولفتت الدراسة النظر إلى سبب آخر يكمن وراء هذه الظاهرة، وهو القبول العائلي للعمل الحكومي، وقالت الدراسة: الشاب المواطن ينشأ منذ الصغر على تشجيع ذويه على التفوق للحصول على أفضل الوظائف الحكومية.

من الضرورة بمكان التأكيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً كبيرة ومكثفة ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية، وخصوصاً استراتيجية التمكين، التي تتركز بوجه خاص في اتجاه تمكين المواطنين الإماراتيين عموماً وفئة الشباب خصوصاً، وتسعى إلى تمكين هذه الفئة من امتلاك أدوات القوة والمعرفة، التي تجعلها قادرة على المنافسة في أسواق العمل المحلية والعالمية، وفي الإطار ذاته، تبذل الدولة جهوداً حثيثة لتحفيز مؤسسات القطاع الخاص ذاتها على تشغيل الكوادر البشرية المواطنة، وتنفيذ العديد من المبادرات في هذا الإطار من قبيل المعاملة التفضيلية للشركات والمؤسسات الخاصة التي تحقق أهداف التوطين والتمكين، بل والعمل على سد الفجوة المالية بين أجور المواطنين في القطاع الخاص وأجور أقرانهم في القطاع الحكومي. وفي شأن تشجيع الشباب على تأسيس المشروعات الخاصة، تقدم الدولة دعماً غير محدود لرواد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الجهود التي انطلقت منذ سنوات ولم تتوقف، وأصبحت من الجهود والخبرات الأكثر تميزاً على مستوى المنطقة والعالم، من أجل تحفيز الشباب على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، عبر توفير مختلف أنواع الدعم والتحفيز اللازم لهم، كالدعم المالي والدعم الفني والتدريب، بالإضافة إلى تنظيم المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الدولية، من أجل مساعدة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة الخاصة على تسويق منتجاتها في الأسواق الداخلية والأسواق الخارجية.

في النهاية، يستوجب الأمر التأكيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعي أن عملية التنمية والتطوير، هي مسؤولية لا تنتهي، وخصوصاً أن طموحات الشعوب وتطلعاتها لا تتوقف عن التجدد يوماً بعد يوم، وهذا ما يحكم جهودها أيضاً في مجال تطوير أسواق العمل، التي تسعى إلى جعلها واحدة من أفضل أسواق العمل في العالم، وتحقق تطلعات الشباب الإماراتي في الوقت ذاته.

محاولات إيران التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية... قراءة في الخلفيات الاستراتيجية

تزعم إيران أن لها حقاً طبيعياً في الهيمنة على المنطقة، لاعتبارات تاريخية وقومية وسكانية وغيرها، وهذا ما يفسر تصميمها على التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية المجاورة والاستمرارية التي يتسم بها هذا التدخل منذ عام 1979 حتى الآن، على الرغم من التغييرات الداخلية والخارجية.



عملت على استغلالها لمزيد من تعزيز النفوذ في الساحة العربية، مستغلة قضيتين مهمتين:

- **القضية الأولى**، هي انشغال دول عربية عدة بأوضاعها الداخلية، خاصة مصر، في ظل الاضطرابات التي تعرضت لها.

- **القضية الثانية**، هي ظهور تنظيم داعش الإرهابي وتكوين تحالف دولي للتصدي له، حيث أدى ذلك إلى تقليل التركيز الغربي على إيران وملفها النووي وسياساتها الإقليمية، والسكوت عن تغلغلها في العراق بحجة مواجهة داعش، وفي الوقت نفسه عملت إيران على تصدير رسالة إلى الغرب مفادها، أن الإرهاب الذي يهدد المنطقة والمصالح الغربية فيها هو «إرهاب سني» لا شيعي، ومن ثم على الغرب أن يتحالف مع إيران الشيعية لحفظ مصالحه بعد أن ظل يتحالف على مدى عقود طويلة مع قوى سنية. ومن آخر مظاهر التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، مظهران بارزان:

أولهما، دعوة مسؤولين فيها إلى الإفراج عن رجل الدين الشيعي السعودي الذي حكم عليه بالإعدام لتورطه في أمور تهدد أمن المملكة، نمر النمر.

ثانيهما، دعوة طهران السلطات في البحرين إلى الإفراج

منذ الثورة الإيرانية عام 1979، يمثل تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية المجاورة، خاصة دول مجلس التعاون، تحت ذرائع ومبررات مختلفة، مصدراً أساسياً من مصادر التوتر في العلاقات الإيرانية-الخليجية، والإيرانية-العربية بشكل عام. وعلى الرغم من أن هذا التدخل قد شهد فترات من المد والتراجع، والتوسع والتراجع على مدى العقود الماضية، وفق تغير الظروف الداخلية والإقليمية والدولية والتغيرات التي لحقت بدائرة صنع القرار الإيراني، فإنه ظل سمة أساسية من سمات السياسة الإيرانية تجاه جوارها الخليجي حتى في ظل فترات الانفتاح والانفراج في علاقات طهران مع هذا الجوار.

وقد تصاعدت مظاهر تدخل إيران في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد عام 2003 الذي شهد سقوط نظام صدام حسين في العراق وصعود قوى شيعية قريبة من إيران إلى سدة الحكم في بغداد ومن ثم تصاعد طموحات إيران الإقليمية التي تتكئ على أبعاد طائفية وتقوم على العلاقة مع حلفائها في المنطقة، خاصة من القوى الشيعية القريبة منها. الأمر نفسه تكرر في ظل ما عرف بـ«الربيع العربي» الذي وجدت فيه إيران فرصة للتوسع الإقليمي، خاصة في السنوات الأولى منه بعد سقوط أنظمة عربية معادية لها، ودخلت في ظله في توتر شديد مع الجوار الخليجي، خاصة المملكة العربية السعودية؛ بسبب تصدي مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتمدها في المنطقة العربية ومنعها من استغلال اضطراب المنطقة لمصلحتها.

وفي ظل سعي إدارة الرئيس الأمريكي الحثيث للتوصل إلى اتفاق نووي مع طهران، لم تبد الولايات المتحدة اهتماماً بوضع حد للتوسع الإقليمي الإيراني ومظاهر تدخل طهران في المنطقة العربية، خاصة في العراق واليمن وسوريا ولبنان وغيرها، حتى لا يؤثر ذلك بالسلب في مفاوضات الملف النووي، وهذا أتاح فرصة كبيرة لطهران

الحق والعدل حقاً لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أي نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى.

2 - السبب الثاني، هو أن إيران لأسباب تاريخية وقومية وغيرها، تعتبر نفسها القوة الأساسية في منطقة الخليج، وأن لها حقاً طبيعياً في السيطرة والهيمنة على المنطقة، والتدخل في شؤونها الداخلية، وأن على دول



العالم المختلفة أن تتعامل مع المنطقة من خلالها. ولذلك فإن أحد المطالب الأساسية لإيران في أي مفاوضات مع الولايات المتحدة أو الغرب، هو الاعتراف الدولي بدورها الإقليمي وهيمنتها على الخليج العربي، ويرتبط برنامجها النووي في المقام الأول بهذه القضية، حيث ترى أن امتلاكها قدرات نووية متقدمة سوف يمنحها هذه الهيمنة.

3 - السبب الثالث، هو أن إيران منذ الثورة في عام 1979، تعتبر نفسها زعيمة للشيعة في العالم كله، ومن ثم ترى أن لها حق التدخل إلى جانب هؤلاء الشيعة في أي مكان من العالم والدفاع عنهم، وهذا جزء أساسي من شرعية النظام السياسي الإيراني وهو نظام يقوم على نظرية شيعة-مذهبية هي نظرية ولاية الفقيه، ومن هنا تأتي الاتهامات التي توجه إلى إيران دائماً بأنها تقف وراء محاولات التشيع في دول العالم المختلفة، خاصة الدول العربية، كما يأتي اعتمادها على حلفائها الشيعة في المنطقة لتوسيع نفوذها، حتى إن أحد نواب البرلمان الإيراني قال معلقاً على سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية: إن صنعاء هي رابع عاصمة عربية تقع تحت سيطرة إيران بعد بيروت ودمشق وبغداد. هذه المبادئ أو المنطلقات الثلاثة السابقة محل اتفاق بين القوى السياسية الإيرانية المختلفة وإن اختلفت في درجات ومستويات التعبير عنها، وهذا ما يفسر الاستمرارية في سمة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة في سياسة إيران الخارجية منذ عام 1979 حتى الآن.

عن زعيم جمعية الوفاق الشيعية علي سلمان بعد توقيفه لأسباب تتعلق بأمن الدولة أيضاً. وفي حالتي النمر وسلمان، تلازمت الدعوة الإيرانية للإفراج عنهما بالتهديد بعواقب خطيرة في حال عدم الاستجابة لدعواتها، وهذا أنتج حالة شديدة من التوتر في علاقاتها، ليس مع السعودية والبحرين فقط وإنما مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل عام. ما سبق يطرح تساؤلاً مهماً هو: كيف يمكن فهم هذا

الإصرار الإيراني على التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، على الرغم مما يثيره ذلك من توترات شديدة في علاقات طهران الخليجية والعربية، والدولية أحياناً، وكيف يمكن تفسير هذه الاستمرارية في هذا التدخل، برغم تغير الظروف الداخلية والخارجية خلال العقود الماضية؟.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أسباب عدة لتفسير ذلك لعل أهمها:

1 - السبب الأول، يتعلق بإحدى السمات العامة والأساسية للنظام السياسي الإيراني الذي أنتجته الثورة عام 1979، وهي أن هذا النظام يعتبر نفسه صاحب رسالة للتغيير ودعم ما يسميه الدستور الإيراني «المستضعفين»، ليس على المستوى الإسلامي فقط وإنما على المستوى العالمي أيضاً، ولذلك فإن إيران حريصة على التدخل في شؤون الدول الأخرى، وخاصة المجاورة لها، والنظر إلى نفسها على أنها عنصر أساسي ضمن معادلة توجيه السياسات والعلاقات والتفاعلات على المستوى العالمي، ومن هنا جاء حديث الدستور الإيراني عن قضية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى التي تعد قضية أساسية ضمن مبادئ السياسة الخارجية لدول العالم المختلفة، مقتضياً وغامضاً ولا يتصل بعدم التدخل في شؤون الدول وإنما بـ«شؤون الشعوب»، حيث نصت المادة الرابعة والخمسون بعد المئة على الآتي: تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة

واشنطن تركز على فهم سيكولوجية التنظيم الإرهابي في المعركة ضد «داعش»:

أعد إريك شميت تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان (في المعركة ضد «داعش» واشنطن تركز على فهم سيكولوجية التنظيم الإرهابي)، قال فيه إن الجنرال مايكل ناجاتا، قائد قوات العمليات الخاصة الأمريكية في الشرق الأوسط، سعى صيف 2014 لحل مشكلة ملحة تواجه الجيش الأمريكي: ما الذي يجعل تنظيم الدولة الإسلامية بهذه الخطورة؟

في الجيش الأمريكي والشخص الذي اختاره الرئيس باراك أوباما لتدريب جيش الثوار السوريين المدعوم من وزارة الدفاع لمحاربة تنظيم «داعش»، يبحث عن أجوبة بعد أربعة أشهر من اجتماعه الأول مع المستشارين المستقلين. ويشير التقرير إلى أن المكالمات الجماعية التي أجراها الجنرال ناجاتا مع عشرات الخبراء خلال شهري أغسطس وأكتوبر 2014 تقدم نظرة ثاقبة غير عادية لمحاولات فهم تنظيم «داعش» كحركة، والقضايا التي تجذب اهتمام كبار قادة الجيش الأمريكي.

وكان من أول الأمور التي لاحظها فريق الخبراء وأثارت اهتمام ناجاتا، هو قدرة «داعش» على «التحكم» في شعب بأكمله، حيث يقول الخبراء إن الأمر لا يتعلق بعدد القوات أو الأسلحة التي يستخدمها المسلحون وإنما بالوسائل غير الملموسة التي يحافظ من خلالها «داعش» على سيطرته على الكثير من المناطق وسكانها. وتستند تلك القدرة على استخدام أساليب نفسية، مثل ترويع السكان وفرض قيود اقتصادية وتعزيز الانقسامات الدينية والطائفية.

وتكشف المحادثات المسربة للخبراء عن اختلافهم حول إذا ما كان الهدف الرئيسي لـ «داعش» هو نشر أيديولوجيته، أم الهيمنة على عدد أكبر من المناطق، كما أنها تثير تساؤلات حول إذا ما كان التنظيم يتمتع بالتطور البيروقراطي اللازم لحكم الأراضي المستولى عليها أو لا.

وأضاف أن محاولة سبر غور هذا العدو المعقد كانت صعبة للغاية، ما دفع الجنرال ناجاتا إلى جمع عدد من الخبراء غير التقليديين الذين يعملون بشكل مستقل عن وزارتي الدفاع والخارجية ووكالات الاستخبارات الأمريكية؛ بحثاً عن أفكار وخطط جديدة للتعامل مع تنظيم داعش. وتضم مجموعة الخبراء هذه أساتذة في إدارة الأعمال، على سبيل المثال، يقومون بدراسة استراتيجيات التسويق والترويج التي ينتهجها التنظيم. وينقل التقرير عن الجنرال ناجاتا قوله خلال مكالمة سرية أجراها مع الخبراء قوله «نحن لا نفهم ذلك التنظيم، ولن نتمكن من هزيمته حتى نفعل ذلك»، مؤكداً أن عدم القدرة على هزيمة أيديولوجية «داعش» تعزى إلى عدم فهم طريقة تفكيره.

ويشعر الكثير من المسؤولين الأمريكيين بهذا الإحباط الذي يساور ناجاتا؛ فبرغم إعراب الرئيس باراك أوباما وكبار مساعديه المدنيين والعسكريين عن الثقة المتزايدة بأن القوات العراقية المدعومة من الغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي قد أضعفت زخم الدولة الإسلامية على أرض الواقع في العراق وقوضت قاعدة مؤيديه في سوريا، يقر مسؤولون آخرون بأن القوات العراقية لم تحرز أي تقدم يذكر في الحملة الواسعة والطويلة الأمد لقتل الأيديولوجية التي تحرك التنظيم الإرهابي. وما زال الجنرال ناجاتا، وهو أحد أبرز النجوم الساطعة



صعود الأحزاب المتطرفة في «منطقة اليورو» وعواقبها الاقتصادية

أوضح داني فينيك في مقاله في مجلة «ذا نيو ريببلك» أن البرلمان اليوناني أخفق مؤخراً، في انتخاب رئيس جديد للبلاد، ما يعني ضرورة إجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وأدت النتيجة غير المتوقعة إلى تجدد المخاوف من أن تتسبب السياسة في أوروبا في تفجير أزمة أكبر في الاقتصاد العالمي.



النمو الاقتصادي إلى أقل من 1%، وارتفاع التضخم، وصعوبة خفض الديون الحكومية وعدم تمكن الأفراد المدنيين من تسديد ديونهم، كما خفّضت الشركات والمستهلكون من النفقات؛ للاعتقاد بأن الأموال ستكون مفيدة أكثر في المستقبل، وتقليل الاستهلاك يعني تقليص فرص العمل، ما يؤدي بالشركات والمستهلكين إلى زيادة خفض إنفاقهم. استهلاك أقل يعني فرص عمل أقل، ما يسبب للشركات والمستهلكين زيادة في خفض إنفاقهم.

وأوضح الكاتب أن مطالبات المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي للحكومات الأوروبية بالتكشف قد زادت الوضع سوءاً خلال الفترة الماضية، لما نتج عنها من خفض للمعاشات التقاعدية وزيادة الضرائب، وترك المواطنين اليونانيين والأوروبيين بقليل من المال المتاح للإنفاق وزاد تفاقم المشكلات الاقتصادية.

وختم الكاتب بالقول إن هذه الظروف كانت سبباً في الانجرار خلف الأحزاب السياسية الصغيرة، فحاز «حزب سيريزا»، بصورة خاصة، تأييداً كبيراً في اليونان؛ بسبب حملته لإعادة التفاوض على شروط المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي، وفي حال فوز الحزب في انتخابات يناير الجاري، فمن الصعب التنبؤ بما سيحدث مستقبلاً، وقد تقلص المؤسسات الأوروبية مطالبها، لإدراكها بأن تعثر اليونان وخروجه من منطقة اليورو، سيكون لهما عواقب وخيمة على أوروبا والعالم.

لم يتمكن مرشح الائتلاف الحاكم، المفوض الأوروبي السابق ستافروس ديماس، من الحصول على الأغلبية المطلوبة في البرلمان اليوناني لشغل منصب رئيس البلاد، خلال الجولة الأخيرة للتصويت.

وأعرب الكاتب عن خشيته أن يؤدي الاقتصاد الأوروبي الضعيف والمترنح على حافة ركود آخر، إلى ردود أفعال عنيفة بين الناخبين المحليين وتحقيق الأحزاب المتطرفة انتصارات سياسية كبيرة، حيث حازت هذه الأحزاب في مايو الماضي مزيداً من المقاعد خلال الانتخابات البرلمانية الأوروبية، ففي اليونان ذاتها حصد «حزب سيريزا» اليساري المتطرف 27% من الأصوات، وفي فرنسا فاز «حزب الجبهة الوطنية» المتطرف المناهض لليورو لأول مرة، وفي المملكة المتحدة كشفت استطلاعات الرأي عن ارتفاع تأييد الشارع البريطاني لـ «حزب الاستقلال» الرفض للاتحاد الأوروبي، وإذا استمر الحال على ما هو عليه فالحزب مرشح لدخول الحكومة المقبلة بقوة، ما قد يعجل بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتقليل نسبة الهجرة ومنع الأوروبيين من الاستفادة من نظام الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الحكومة.

يقول الكاتب إن تلك الأصوات لا دلالة لها، فكتل يمين ويسار الوسط ما زالت تحتفظ بما يكفي من أغلبية لتولي الحكم، لكن في حال سيطرة الأحزاب المتطرفة على الحكومة في دول اليورو، وهذا ما يمكن أن يحدث في اليونان مع «حزب سيريزا» العام المقبل، فإن ذلك قد يشكل خطراً كبيراً على المشروع الأوروبي برمته، وقال مارك زاندي الخبير الاقتصادي في مؤسسة «مودي للتحليلات» إن «الشيء الذي أخشى عليه كثيراً ليس اليونان ولكن مدى تأثير ما يحدث في اليونان، وإمكانية أن يكون ذلك حافزاً لتغيير سياسي أوسع في جميع أنحاء أوروبا».

وعزا الكاتب الاضطرابات السياسية في اليونان إلى الاقتصاد المتردي في البلاد، بعد أكثر من ست سنوات على الأزمة المالية العالمية، وتخطي البطالة نسبة 25%، وتراجع

«دانة غاز» الإماراتية تتسلم مستحقات متأخرة من مصر

العالمية خلال ستة أشهر. وفي الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر الماضي قالت مصر إنها سددت 2.1 مليار دولار من ديونها لشركات الطاقة الأجنبية في مسعى لتخفيف حدة أسوأ أزمة للطاقة



قالت شركة «دانة غاز» الإماراتية في بيان رسمي لها، أمس الأحد، إنها استلمت دفعة قدرها 60 مليون دولار من مستحقاتها المتأخرة لدى الحكومة المصرية، التي يبلغ إجماليها 212 مليون دولار.

تشهدها البلاد منذ عقود. وتصل تقديرات المستحقات المالية المتأخرة لدى الحكومة المصرية تجاه شركات الطاقة العالمية إلى نحو 6 مليارات دولار، وتعتبر مصر من الدول التي استفادت كثيراً من الانخفاض الأخير في أسعار النفط العالمية كونها من مستوردي الطاقة.

وتأخرت مصر في سداد مستحقات شركات النفط والغاز العالمية العاملة على أراضيها مع تعثر اقتصادها نحو أربع سنوات؛ بسبب الاضطرابات السياسية والأمنية التي تعانها منذ شهر يناير 2011 حتى الآن. لكن الحكومة المصرية قالت في شهر نوفمبر الماضي إنها تعتزم سداد مستحقات شركات الطاقة

هبوط حصة اليورو في احتياطات الصندوق لأقل مستوى



أظهرت بيانات لـ «صندوق النقد الدولي» أن حصة احتياطات النقد الأجنبي باليورو التي تحتفظ بها البنوك المركزية انخفضت إلى أدنى مستوى لها في أكثر من عشرة أعوام في الربع الثالث

لعام 2014 إذ بلغت أقل من 23%. وبلغت حصة اليورو إجمالاً 1.4 تريليون دولار أو 22.6% من إجمالي مخصصات الاحتياطي منخفضة من 1.5 تريليون دولار أو 24.1% في الربع الثاني من عام 2014. وسجلت أقل نسبة مئوية من إجمالي الاحتياطات منذ الربع الثالث لعام 2002. وانخفضت احتياطات النقد الأجنبي العالمية إلى 11.8 تريليون دولار، وهو أول هبوط فصلي منذ الأزمة المالية في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009. وسجلت الاحتياطات العالمية مستوى قياسياً 12 تريليون دولار في الربع الثاني لعام 2014.

وقال سيباستيان جالي، كبير محللي النقد الأجنبي في سوسيتيه جنرال في نيويورك «هذه البيانات تشير إلى أنه لم يكن هناك إقبال على شراء اليورو بعد أن شهد تصحيحاً نزولياً نسبته 8% في الربع الثالث للعام».

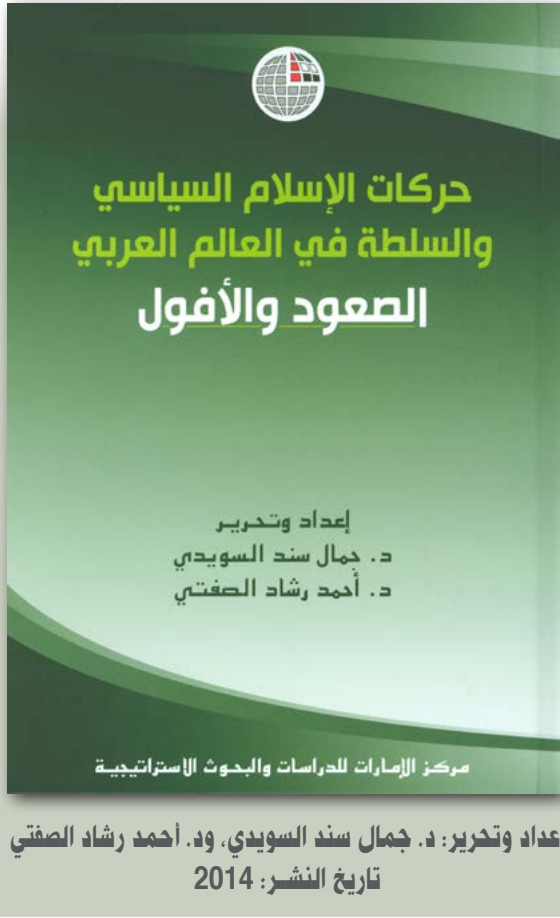
تراجع إيرادات النفط في جنوب السودان

قال وزير النفط في جنوب السودان، ستيفن ديو داو، إن إيرادات النفط في البلاد العام الماضي تأثرت بتراجع الإنتاج بسبب الصراع في البلاد وانخفاض أسعار النفط. والنفط هو المصدر الرئيسي للدخل في جنوب السودان، وبلغت الإيرادات النفطية العام الماضي 3.4 مليار دولار من بيع 36.6 مليون برميل، مع تراجع الإنتاج جراء القتال الذي اندلع في ديسمبر 2013 في أعقاب الصراع على السلطة بين رئيس جنوب السودان سلفا كير، ونائبه السابق ريك مشار. وقتل الآلاف كما فر أكثر من مليون من ديارهم بسبب الصراع الذي ألحق أضراراً ببعض حقول النفط في البلاد، في حين تأثر الإنتاج في حقول أخرى بسبب نقص قطع الغيار.

وانخفض الإنتاج بنحو الثلث ليلغ 160 ألف برميل يومياً في المتوسط منذ اندلاع القتال مقارنة بـ 245 ألف برميل يومياً قبل العنف.



حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي.. الصعود والأفول



في الكتاب الذي يجمع نخبة من المفكرين والخبراء من مختلف التخصصات؛ لضمان تغطية أبعاد متعددة من ظاهرة الحركات السياسية الدينية، تحليل لتجربة الحركات الإسلامية السياسية في الدول العربية على خلفية الأحداث التي شهدتها دول ما يسمى «الربيع العربي»، ويضم الكتاب ستة فصول هي: صعود التيارات الإسلامية في ضوء معادلات الهيمنة وتوازن القوى الإقليمي، الحركات السياسية الإسلامية: تحديات السلطة وتحولات الخطاب، المجال السياسي العام والأحزاب الإسلامية في العالم العربي: دراسة مقارنة في ضوء تدين السياسة وتسييس الدين، التوجه الإسلامي والقبلية والتغيير السياسي في العالم العربي، الحركات الإسلامية في الجمهورية التونسية: الاستمرارية والتغيير في الخطاب والممارسة، من السجن إلى السلطة والعكس: تجربة حكم الإخوان المسلمين في جمهورية مصر العربية، ويستهل الكتاب بالتوضيح، أن صعود الحركات السياسية الدينية وازدهارها باختلاف خلفياتها الدينية والمناطق الجغرافية التي تنبع منها، غالباً ما ترتبط بالآزمات التي تمر بها الدول، لذا لم يكن غريباً أن تشهد دول عربية حتى قبل مرحلة انطلاق ما يسمى «الربيع العربي»، تصاعداً في الحركات السياسية الدينية وشعبيتها، على خلفية المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذه الدول.

إذ إنها اتصفت بسرعة تواتر الأحداث، والانتقال من حالة سيطرة الحاكم، إلى حالة تنادي فيها الشعوب بسقوط هذا الحاكم، ويختتم الفصل باستعراض الباحث مجموعة من السيناريوهات المحتملة لمستقبل التحولات في دول الربيع العربي.

ويحاول الفصل الثاني من الكتاب الإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها، ما مواقف الحركات الإسلامية من الربيع العربي؟ رصد تأثيرات دخول الإسلاميين كفاعل رئيسي في المشهد السياسي، على خطابهم السياسي والديني والفكري، وعلى هياكلهم التنظيمية الداخلية، ومستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، ويلفت الباحث النظر إلى أنه بالرغم من أن الحراك الاجتماعي والسياسي الذي أوجد ما يسمى «الربيع العربي» لم يكن من صنع الأحزاب السياسية بما فيها الإسلامية، بل كان ثمرة احتجاجات الشارع العام خاصة فئة الشباب، فإن هذا لم يمنع من أن تكون الحركات الإسلامية من أكبر المستفيدين من

في الفصل الأول من الكتاب تفسير لما يسمى «الربيع العربي» وفق أسس ومنطلقات نظرية تتصل بالتغيير السياسي، وأسباب صعود الحركات الإسلامية سياسياً في ضوء التغييرات التي طرأت، سواء على هيكل النظام الدولي، أو على موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، ويصف الباحث التغييرات التي حدثت في هذه الدول بأنها ظاهرة «عبر قومية» نظراً إلى أنها لم تحدث في دولة واحدة أو مجتمع واحد، فيما اتصفت بمجموعة من الخصائص، من أهمها التماثل من ناحية التشابه في نشأتها على يد فئات شبابية استغلت ثورة المعلومات والاتصالات في عملية التعبئة والحشد، ولم تكن منحدره من المعارضة التقليدية، والتزامن حيث حدثت في إطار زمني محدود جداً فبدت مترابطة الأصداء، والفجائية وهو العنصر المهم،

لدور ثورة التواصل الاجتماعي التي لعبت دوراً مهماً في التحولات السياسية، في إلغاء سيطرة الأنظمة الحاكمة على تشكيل الرأي العام عبر وسائل الإعلام التقليدية.

وفيما يتعلق بالفصل الخامس، يتناول الباحث النموذج التونسي، من خلال تتبعه للأحداث التي شهدتها تونس منذ اندلاع الثورة في 17 ديسمبر 2010، حتى مغادرة بن علي البلاد في 14 يناير 2011، مع استعراض وتقييم موقف «حركة النهضة» وخطابها من الأحداث، حيث يفترض الباحث من واقع تحليله لمواقف وخطاب النهضة»، أن التغيير الأهم في خطاب الحركة لم يتم بعد نجاحها في حصد الأغلبية في انتخابات أكتوبر 2011، بل حدث بعد انعقاد مؤتمرها التاسع في يوليو 2012، ويتوصل الباحث إلى أنه برغم التضارب بين مواقف أعضاء الحركة، فإنها ظلت محددة بسقف لا يمكن تجاوزه يتمثل في الولاء للحركة ذاتها، والانضباط لتنظيمها والمحافظة على روح الانقياد التي تعد تقليداً في تنظيمات الإخوان المسلمين، فلم تشهد الحركة، على عكس الأحزاب الأخرى، أي انسحابات أو انقسامات أو انشقاقات.

وبالنسبة إلى الفصل الأخير من الكتاب، فإنه يسلط الضوء على ظاهرة وصول جماعة «الإخوان المسلمين» إلى سدة الحكم في مصر، في محاولة للإجابة عن بعض التساؤلات مثل: لماذا تحول «الربيع العربي» إلى «ربيع إسلامي» في النموذج المصري؟ ويعرض الفصل التحديات الرئيسية التي واجهت الإسلاميين في الحكم، والتي أدى الفشل في مواجهتها، وفشل السلطة الحاكمة ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين، إلى تآكل شرعيتها، وجعل مصر تتجه شيئاً فشيئاً، لتتصاعد نقمة الشعب المصري وينتهي المآل إلى سقوط جماعة الإخوان المسلمين بعد ثورة 30 يونيو، التي اجتاحت البلاد، ويسدل الستار على حكم الإخوان المسلمين في الحالة المصرية.

وفي الخاتمة، فإنه بناء على تشخيص الوضع السياسي في الدول العربية التي شهدت ما يسمى «الربيع العربي» يمكن القول إن جوهر الصراع السياسي الدائر في كثير من الدول العربية يتمحور حول جدلية العلاقة بين الدين والسياسة، وأن تداعيات هذا الحراك السياسي والاجتماعي لا تزال تتفاعل في الدول التي وقع فيها، وأن وجهة النظر التي تتوقع قيام حركات الإسلام السياسي بإصلاح سلوكها السياسي وجهة نظر غير واقعية.

الاحتجاجات، ويلاحظ الباحث أن سلوك الحركات الإسلامية اختلف من دولة إلى أخرى، حيث لكل منها خصوصيتها وفق السياقات السياسية التي تتفاعل معها، وإلى ذلك يبين الكتاب أنه اتضح مع ما يسمى «الربيع العربي» أن كثيراً من القوى الإسلامية تراجع بشكل جذري عن أهم أسسها الأيديولوجية المتمثلة في إقامة الدولة الإسلامية، أو إحياء دولة الخلافة.

بينما يناقش الفصل الثالث من الكتاب التطورات السياسية التي جرت في كل من: مصر والمغرب والجزائر وتونس وليبيا والأردن منذ أواخر عام 2010، ويتناول الفصل ثلاث نقاط رئيسية، هي: أولاً، توصيف ظاهرة الحركات الإسلامية من خلال استعراض واقع الأحزاب الإسلامية في الدولة العربية، مثل رصد تأثير مبدأ «الدول غنيمة» الذي تتبناه الحركات الإسلامية في مصر، في رفض جماعة الإخوان المسلمين ممثلة بحزب الحرية والعدالة الذي وصل إلى سدة الحكم، مبدأ الشراكة السياسية مع القوى المدنية الأخرى. ثانياً، مخاطر الزج بالدين في السياسة والسياسة في الدين، وهنا يشدد الباحث على خطورة الاستثمار المنظم للدين على الدولة والمجتمع، والذي قد يؤدي إلى انتشار حالة من الانقسام في المجتمعات. ثالثاً، مستقبل الأحزاب السياسية في ممارسة السلطة في العالم العربي، وينحصر بين احتمالين: الأول، نجاح الأحزاب السياسية الإسلامية كما في المغرب، أو فشلها مثل الحالة المصرية، ويؤكد الباحث أنه يتعين على الحركات الإسلامية التعاون مع جميع القوى المدنية من أجل المصلحة العليا للوطن، وترسيخ مبادئ الديمقراطية.

أما الفصل الرابع، فيبحث في تأثير القبلية والتوجه الإسلامي في العملية السياسية في العالم العربي، إذ يتعذر، بحسب الباحث، فهم التحولات العربية الراهنة واستشراف آفاقها المستقبلية بمعزل عنهما، لما يشكلاه من ركيزة أساسية في تشكيل الهويات الوطنية والنظم السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، وفيما يؤكد الباحث تزايد النفوذ السياسي لتوجهات الإسلامي السياسي والقبلي، وأن الأنظمة الحاكمة ملكية كانت أو جمهورية في دول غنية أو فقيرة، فهي عرضة للتأثر بدرجات وأشكال مختلفة بالتوجهات الإسلامية والتقاليد القبلية، فإنه ينبه إلى أن التوجه الإسلامي والقبلي هذا سيكون عابراً، نتيجة